مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٣٥
الجمعة، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، الساعة ١١/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد أنجابا		(ناميبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي	
	الأرجنتين	السيد بتريا	
	البحرين	السيد بو علاي	
	البرازيل	السيد مورا	
	سلوفينيا	السيد زبوغار	
	الصين	السيد شن شو	
	غابون	السيد مونغارا - موسوتسي	
	غامبيا	السيد جاغني	
	فرنسا	السيد دوتريو	
	كندا	السيد دوفال	
	ماليزيا	السيد محمد كمال	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون	
	هولندا	السيد فان والصم	
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي	

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون (S/1999/836)

99-85670

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون (S/1999/836)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دابور (سيراليون) المقعد المخصص له إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون (S/1999/836) والوارد في الوثيقتين S/1999/836 و S/1999/836/Add.1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/874، التي تتضمن نص مشروع قرار أعيد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1999/777، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتوغو لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها نص اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية المبرم في لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩.

المتكلم الأول ممثل سيراليون، وأعطيه الكلمة.

السيد دابور (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفد سيراليون أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ونحن ممتنون لإتاحة المناسبة لنا لمخاطبة المجلس لدى نظره في الحالة في سيراليون.

فبعد محادثات طويلة ومؤلمة جرت في لومي مع الجبهة المتحدة الثورية، وقعت حكومة سيراليون على اتفاق شامل للسلام مع الجبهة المتحدة الثورية في ٧ تموز/يوليه. وأن توقيع الرئيس كبا على الوثيقة، باسم أطفال سيراليون، كان بمثابة تتويج لتصميمه الدؤوب، منذ انتخابه قبل ثلاث سنوات ونصف، على تحقيق سلام دائم في بلدنا من خلال الحوار. لقد غامر بركوب المخاطر المحسوبة لإنهاء صراع كان قد ورثه. وكما قال مؤخرا، فإننا من خلال التوقيع على اتفاق لومي قطعنا الميل الإضافي، إلى حد بات يُنظر فيه إلى الحكومة الآن في بعض الدوائر على أنها قدمت تنازلات كبيرة لمن عملوا على ترهيب شعبنا لأكثر من ثماني سنوات. واليوم، فإننا نشعر بالامتنان لمجلس الأمن لأنه اعترف وأشاد في مشروع القرار المعروض عليه اليوم، بالجهود الشجاعة التي بذلتها الحكومة لتحقيق السلام. ونشير مع التقدير إلى أن المجلس اعترف بالإجراءات التشريعية وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ اتفاق لومي للسلام.

ونرحب بتوسيع نطاق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون ونشعر بالامتنان لأن المجلس أذن بها. وإننا نفهم تماما القيود المالية والسياسية التي ينطوي عليها وزع بعثات المراقبة وحفظ السلام. ولكن يا حبذا لو أن قرار اليوم جاء في وقت أبكر قليلا، نظرا لأن توسيعها ليس إلا توسيعا مؤقتا وأنه طبقا لبنود اتفاق السلام فإن عملية نزع السلاح والتسريح كان يفترض أن تبدأ قبل يومين، أي بعد ستة أسابيع من التوقيع على الاتفاق.

وبالتأكيد لم يكن هدف الحكومة في الصراع أن تسجل نصرا عسكريا، وإنما الدفاع عن الأبرياء في سيراليون، بمن فيهم الأطفال، الذين لا يملكون وسائل

الدفاع عن أنفسهم في صراع وصف بأنه أكثر الصراعات فظاعة في أفريقيا. وقدمنا على الدوام نداءات رسمية إلى المجتمع الدولي، وإلى الأمم المتحدة بصورة خاصة، لمساعدة الحكومة على الأقل على مساعدة الذين يرتكبون هذه الفظاعات. وكنا ننادي على الدوام بأنه لا يكفي إصدار بيانات تدعو إلى إنهاء ما يسمى بالقتال.

وتدهورت الحالة إلى درجة أنه لم يعد من الإنصاف ممارسة ضغط لا ضرورة له على الحكومة لكي تتخلى تحديدا عن مسؤوليتها عن سلامة شعب سيراليون وتقدم تنازلات إلى المتمردين. وناشدنا مجلس الأمن، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن الذين يمتلكون الوسائل السياسية والمادية اللازمة لممارسة الضغط على مرتكبي الفظاعات وعلى الذين يدعمونهم من الخارج، لإنهاء حال الإرهاب التي اجتاحت بلدنا لمدة ثماني سنوات.

وبالرغم من تدمير الأرواح والممتلكات وأعمال التشويه التي ارتكبها المتمردون ضد شعب سيراليون، بمن فيهم الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ست سنوات، فإن شعب سيراليون على استعداد لأن يدفن الأحقاد من أجل تحقيق سلام دائم. وهذه جرعة الدواء المر التي لا بد من تناولها، إلا أنها الثمن الذي يجد الشعب نفسه على استعداد لدفعه من أجل إحلال السلام. ولذا، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى شعب سيراليون في سعيه لتحقيق السلام وألا يفعل أي شيء من شأنه أن يقوض اتفاق السلام الذي تفاوضت الأطراف بشأنه بدقة طوال ستة أسابيع تقريبا.

إن أمن وسلامة شعبنا كانا وما برحا يمثلان أهمية حيوية. ونحن مقتنعون بأن اتفاق السلام الذي وقعناه في لومي سيظل اتفاقا هشا حتى نحقق النجاح في نزع سلاح المحاربين. والواقع أن أي تأخير مفرط في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيجعل الاتفاق بكامله اتفاقا لا معنى له.

وفي حين نشعر بالسرور لأن مجلس الأمن في مشروع القرار يدعو الجبهة المتحدة الثورية وسائر الجماعات المسلحة في سيراليون إلى الشروع فورا في حل صفوفها والتخلي عن أسلحتها، وإلى المشاركة بصورة كاملة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن حكومة سيراليون تود أن تعرب عن الأمل بأن يتم وزع المراقبين العسكريين الإضافيين التابعين للأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن، من أجل بناء الثقة في عملية نزع السلاح والتسريح التي بدأت لتوها، وأن يتم تسريع المشاورات الجارية بشأن آلية حفظ السلام في المستقبل في سيراليون، التي تتضمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، لضمان عدم استخدام التأخير في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ككل من جانب أي طرف ذريعة للنكوص على اتفاق السلام.

ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من الزخم الحالي الذي ولده التوقيع على اتفاق السلام، من خلال البدء بعملية نزع السلاح دون المزيد من الإبطاء، قبل أن تبدأ مشاعر الإحباط بل ومقاومة نزع السلاح في اكتساح نفوس المقاتلين. فالفراغ الذي تولد في سياق العملية منذ التوقيع على الاتفاق بالغ الخطورة.

وفيما يتعلق بالمشاورات الجارية بشأن الولايات المنقحة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، نود أن نؤكد على أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد اكتسب خبرة كبيرة في الصراعات في كل من ليبريا وسيراليون. وهذه الحقيقة لا يمكن تجاهلها. ومجلس الأمن نفسه يشيد في مشروع القرار الحالي بفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إسهامه البارز في تعزيز التسوية السلمية في سيراليون. ويعترف بضرورة المحافظة على الوجود الهام في البلاد للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي نفذت عملية مماثلة لنزع السلاح في ليبريا، وهي تعرف تضاريس المنطقة والتكتيكات التشغيلية للمقاتلين في سيراليون، واضطلعت بعمل له أهمية مماثلة يتمثل في استعادة الأسلحة المخبأة.

ونود أن نضيف بأنه منذ التوقيع على اتفاق السلام قبل أكثر من شهر مضى، تم بناء قدر كبير من الثقة بين فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمحاربين، بل أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اضطلع بدور المضيف للعديد من القادة الميدانيين للجبهة المتحدة الثورية في العديد من أنحاء البلاد.

وترحب حكومة سيراليون ترحيبا حارا بمختلف أحكام مشروع القرار الخاصة بضرورة تقديم المساعدة الدولية دعما لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والغوث الإنساني، وإلى التعمير الطويل الأجل، والإنتعاش الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية.

وبالنسبة للبرنامج الحالي للتسوية بعد انتهاء الصراع، نعلق أهمية على رفاه المقاتلين السابقين. ونعلق نفس القدر من الأهمية على احتياجات ضحايا حرب الثوار. ولهذا، نرحب بالتأكيد الذي جاء في مشروع القرار الحالي على تعبئة المساعدة الدولية لإنشاء صندوق استئماني خاص يمكن الحكومة من تصميم وتنفيذ برنامج يعالج الاحتياجات الخاصة لضحايا الحرب، ولا سيما من يعاني منهم من التشويه والعاهات.

وختاما، أود أن أقتبس من بيان للرئيس كبا أثناء الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى لندن.

"من المؤسف أن جسامة المأساة الإنسانية التي عصفت بسيراليون، وهي عضو ديمقراطي ذو سيادة في مجتمع الأمم، طيلة السنوات العديدة الماضية، يجري الآن إدراكها وتقييمها في إطار الأزمة التي نشبت مؤخرا في مقاطعة كوسوفو اليوغوسلافية. والنتيجة هي أنه سيستمر الاهتمام بمقارنة الحالة في سيراليون وكوسوفو في إطار تعبئة الموارد للتعمير بعد انتهاء الصراع في المكانين".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سيراليون على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ومن قبيل الصدف، سيدي، أجد نفسي أول عضو في المجلس يتكلم في أول مناقشة مفتوحة تحت رئاستكم. إن رئاستكم تمثل معلما حقيقيا لبلدكم ولكم بصفة شخصية. ونحن نقدر الطريقة السلسلة التي تديرون بها أعمال المجلس حتى الآن هذا الشهر. وأود أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل في الفترة المتبقية في رئاستكم.

لقد قطعت سيراليون شوطا طويلا منذ نشوب أزمة الأمن في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. وفي الأشهر القليلة الماضية، كانت هناك بعض الخطوات الحقيقية جدا صوب إرساء السلام. وكما ذكر الآن ممثل سيراليون، كانت المفاوضات التي أدت إلى اتفاق السلام في لومي شائكة، فقدم الطرفان - وبخاصة حكومة سيراليون - تنازلات صعبة ومقلقة. ولكن مهما كانت صعوبة هذه التنازلات والقلق الذي تسببه، فهي تعطي شعب سيراليون في نهاية المطاف فرصة حقيقية في إرساء السلام. سلام هم في أمس الحاجة إليه. وسلام نأتي هنا اليوم لندعمه.

ونحن نشيد بحكومة سيراليون وبكل من يسعى لإحلال ذلك السلام. ونرحب بصفة خاصة بالدور الجوهري الذي يضطلع به فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فلولا جهود هذا الفريق لإحلال السلام والمحافظة على الأمن، لما كانت هناك عملية للسلام لكي ندعمها.

وينبغي لنا الآن أن نهتم بالمستقبل. فسيراليون بحاجة إلى جهود مستديمة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي لكفالة السلام الدائم. وما لا تحتاج إليه سيراليون أن يفشل اتفاق السلام، كما فشلت اتفاقات سابقة. وتنظر المملكة المتحدة إلى مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم بوصفه علامة على تصميم الأمم المتحدة على دعم تنفيذ اتفاق لومي. فهو يمثل نقطة تحول حقيقية. ولكنه ليس إلا خطوة أولى صوب دور أكبر بكثير تضطلع به الأمم المتحدة.

وليست هناك أوهام تراودنا. فاتفاق لومي ليس كاملا. وتضمين الاتفاق عفو عام عن مرتكبي الجرائم الشنيعة يبعث على القلق حقا. ولكن ذلك كان أحد الخيارات الصعبة الكثيرة التي كان على سيراليون، حكومة وشعبا، أن تتخذها من أجل التوصل إلى اتفاق يمكن تنفيذه.

واليوم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد على ضمان تعزيز الاتفاق للمساءلة ولوضع حد للإفلات من العقوبة، والبدء في العملية الطويلة للتوفيق الوطني. وبالتالي، فإننا نتعهد بتقديم الدعم المستمر لحكومة سيراليون. وسنتعاون في المساعدة على إنشاء لجنة لتقصي الحقيقة

والمصالحة، ولجنة حقوق الإنسان المتوقعتين الآن في سيراليون.

ونرحب بالخطوات التي سبق أن اتخذتها حكومة سيراليون من أجل تحقيق هذا الاتفاق. ولكن عدم توفر الزخم في تنفيذه بصورة عامة يهدد بتقويض السلام. والطريق إلى الأمام واضح.

أولا، ينبغي البدء فورا بتنفيذ برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. فالتأخير يهدد بالوقوع في هوة عميقة من الخروج على القانون. والبدء في تنفيذ برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج يساعد أيضا على تخفيف الحالة الإنسانية المضنية في بعض أنحاء البلد. ونحث كل الأطراف المعنية - البنك الدولي، وحكومة سيراليون، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة أن تستخدم الموارد المتاحة لتنفيذ البرنامج على الفور. والإسهامات العاجلة ضرورية للصندوق الاستئماني للبنك الدولي للمساعدة على استمرار برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج.

وثانيا، ينبغي لفوداي سانكوه أن يعود إلى فريتاون وأن يضطلع بمسؤولياته بموجب اتفاق السلام بأقل ما يمكن من تأخير. فيجب عليه أن يكفل فهم اتباعه للاتفاق وامتثالهم له، وأن يقنعهم بالإفراج عن جميع المحتجزين المتبقين، بما فيهم الأطفال.

وثالثا، ينبغي لنا أن ننشئ عملية كاملة للأمم المتحدة للمحافظة على السلام للمعاونة على تنفيذ اتفاق السلام وللمساعدة على تهيئة مناخ من الثقة. والبعثة الموسعة للمراقبين التي نأذن بها اليوم ما هي إلا إغلاق لفجوة. والعملية التي حدثت مؤخرا لأخذ الرهائن تؤكد بالفعل الحاجة الماسة إلى معالجة مسألة أمن المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن تفويض لوجود معزز لحفظ السلام تابع للأمم المتحدة وهيكل هذا الوجود. والوجود المستمر لفريق المراقبين إلى أن يتم ضمان السلام سيكون أمرا حيويا بالنسبة لنجاح هذا المسعى. ونأمل أن تتفق الأمم المتحدة وفريق المراقبين في وقت قريب على مجالات مسؤولية كل منهما بموجب النظام الجديد لحفظ السلام. وكلما أسرعنا في وضع الإطار الجديد في مكانه، كلما كان ذلك أفضل للأمم المتحدة، ولفريق المراقبين، ولشعب سيراليون. ولا بد من توفر الرؤية الواضحة لتعبئة الدعم الدولي لهذه العملية.

ولأول مرة منذ ثمانية أعوام، تتاح لسيراليون فرصة حقيقية في وضع حد نهائي للمعاناة الفظيعة لشعبها. والقرار الذي نتخذه اليوم لا بد أن يحول هذا التوقيع إلى حقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإليّ شخصيا.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتشاطر الكلمات الرقيقة التي وجهها إليكم، سيدي، وإلى بلدكم ممثلا سيراليون والمملكة المتحدة. ولا يمكنني أن أعرب عنها بشكل أفضل من السفير إلدون.

إن مجلس الأمن يستعد لاعتماد مشروع قرار له أهمية قصوى. فمغزاه يتجاوز زيادة عدد أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ذلك البلد، ويمكن بالدرجة الأولى مجلس الأمن من الإسهام إسهاما كبيرا في توطيد التقدم الهام الذي أحرز في إيجاد تسوية سياسية في سيراليون.

ويسعدنا أن نلاحظ التطورات الإيجابية داخل هذا البلد الأفريقي وخارجه. ولذلك، فإننا نرى في نفس الوقت كيف يظل السلام هشا في سيراليون، ونعتبر أنه من الأساسي بصفة مطلقة أن تبذل الأطراف المعنية قصارى جهدها لتوطيد المكاسب التي سبق إحرازها. وينطبق هذا بالدرجة الأولى على ممثلي القوات المتحاربة في سيراليون، إذ يجب عليهم أن يمتثلوا امتثالا صارما لاتفاق السلام. ويتوقف هذا بدرجة كبيرة على البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، وعلى المناخ الذي يبنى في ظله السلام في سيراليون.

وكما يحدث دائما، سيضطلع المجتمع الدولي بدور خاص. ونعتقد أن اقتراح الأمين العام باستحداث نهج إطاري استراتيجي لسيراليون يأتي في الوقت المناسب. ونحن على استعداد للقيام بدور بناء في هذا الجهد.

وختاما، أود أن أعرب عن الأمل في أن تمكن جهودنا المشتركة من إحلال السلام الدائم الذي طال انتظاره في ذلك البلد الذي عانى لمدة طويلة، ألا وهو سيراليون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن تهاني وفد بلدي لكم، على الطريقة الكفؤة التي تترأسون بها مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس .

إن اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون. الذي وقع يوم ٧ تموز/يوليه في لومي، يمثل لحظة حاسمة في التاريخ الحديث لذلك البلد. ونحن واثقون بأن هذا سيكون بداية مرحلة تعمير ومصالحة لسيراليون، وأيضا بداية مرحلة استقرار وتقدم للمنطقة.

ونحن نود أن نبرز الدور الذي أداه الرئيس إياديما رئيس توغو؛ والممثل الخاص للأمين العام، السيد فرانسيس أوكيلو؛ وسائر زعماء المنطقة؛ وعلى الأخص الرئيس كبا، الذي كان عليه أن يتخذ قرارات بالغة الصعوبة في لحظات حرجة من المفاوضات.

ونود أيضا أن نبرز الإسهام الذي قدمه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكذلك الذين وفروا له الموارد بسخاء حتى يتاح له القيام بعملياته. ونود أيضا أن نذكر بأهمية مواصلة تقديم المساعدة إليه حتى يمكنه مواصلة أداء مهامه.

نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن التحية الخالصة للذين فقدوا أرواحهم دفاعا عن مبادئ الأمم المتحدة السامية. ونحن واثقون بأننا جميعا في مجلس الأمن سنتفهم أهمية التزامنا الواضح بحماية الذين يقومون بمهام خطيرة بالنيابة عن منظمتنا.

إن تنفيذ اتفاق لومي سيتطلب عملا مشتركا من جانب حكومة وشعب سيراليون والدول الأفريقية المشاركة في العملية عن طريق الجماعة الاقتصادية وفريق المراقبين والأمم المتحدة. إن عملية المصالحة والتعمير في سيراليون ستكون - دون شك - شاقة ومعقدة. وستتطلب، على وجه الخصوص، موارد بشرية واقتصادية كبيرة. وستتطلب بوجه خاص إرادة سياسية قوية للتغلب على المصاعب التي ستظهر بالتأكيد، وذلك بالتفاوض والحوار.

ونحن نعتقد أن الاتفاق ينشئ المؤسسات اللازمة لمهمة المصالحة والبناء. وهنا ينبغي أن يركز المجتمع الدولي، الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوجه خاص، مساعدته، التي لا تتضمن فقط إرسال مراقبين عسكريين وموظفين مدنيين إضافيين. إن تنفيذ الاتفاق سيتطلب التزاما واضحا بقيم الديمقراطية، والحرية وحكم القانون. وعلى سبيل المثال، نحن نعتقد أن هناك طريقة أساسية محددة لتجسيد تلك القيم تتمثل في وضع جزء من العائدات المحصلة من تعدين الذهب والماس في حساب خاص يستخدم، في جملة أمور، لإنشاء برامج تتعلق بإعادة التأهيل والتعويض والتعليم. ونحن نعتبر أن هذا ينبغي أن يتضمن وضع برامج تعليم خاصة تستهدف الأطفال والشباب الذين كانوا ضحية إصابتهم بعاهات. إن زعماء المستقبل ينبغي أن يظهروا من بين تلك الجماعة، لأنهم يفهمون أكثر من غيرهم أهوال الحرب ومظالمها.

إن اتفاق لومي معقد وكان نتيجة مفاوضات مكثفة. ومنح عفو عام واسع النطاق، كما نص عليه في الاتفاق، يثير مسائل بالغة الأهمية. وموقف وممارسة الأرجنتين في هذا الصدد موحدان وثابتان. إلا أننا نفهم أن أي قرار بالغ الدقة لا يمكن أن تتخذه إلا الأطراف المعنية، التي تتحمل المسؤولية التاريخية الكامنة في ذلك القرار. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن ارتياحنا لأحكام الاتفاق التي تنشئ لجنة تحري الحقيقة والمصالحة ولجنة حقوق الإنسان.

إن مشروع القرار الذي أمامنا متوازن جيدا ويتناول بشكل واقعي المشاكل الرئيسية. وفي الوقت المناسب، سندرس بعناية اقتراحات الأمين العام بشأن التفويضات والمفاهيم الجديدة لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة لها دور لا بديل عنه لتقوم به في صيانة وتعزيز السلم في سيراليون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد شين شو (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، شأننا شأن الوفود الأخرى، نود أن نعرب عن

امتناننا الخالص لكم ولوفد ناميبيا لممارستكم الماهرة للرئاسة.

في يوم ٧ تموز/يوليه من هذا العام، وقعت حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون اتفاق سلام في لومي. إن الحرب الأهلية في سيراليون، التي دامت لأكثر من ثماني سنوات، انتهت في آخر الأمر. والحكومة الصينية تود أن تعرب عن تقديرها الخالص للأطراف المعنية لجهودها النشطة البناءة لتعزيز التوقيع على ذلك الاتفاق. ونود أيضا أن نشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين العسكريين التابع لها لإسهامهما الهام في تحقيق استقرار الحالة هناك ولتعزيزهما عملية السلام.

إن السلام في سيراليون مجرد بداية. وكل شيء يجب أن يبدأ من الصفر والمساعدة العاجلة ضرورية. وفي الاجتماع الثالث الذي عقد مؤخرا لفريق الاتصال الدولي المعني بمسألة سيراليون، بينت الأطراف المعنية أنها ستقدم المزيد من المساعدة إلى ذلك البلد. ونحن نود أن نعرب عن تقديرنا لهذا.

إن الصين تؤيد دائما الحكومة المنتخبة من قبل الشعب في سيراليون وعملية السلام هناك. وقد قدمنا أنواعا مختلفة من المساعدة إلى حكومة سيراليون عن طريق مختلف القنوات وأيضا إلى فريق المراقبين. وفي حدود قدراتنا، سنواصل تقديم سائر أشكال المساعدة إلى ذلك البلد.

في الوقت نفسه، نرى بوضوح تام أن السلام في ذلك البلد لا يزال هشا وأن كثيرا من الشكوك لا تزال قائمة. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى اتباع نهج تطلعي في دعم تنفيذ اتفاق السلام من أجل مساعدة شعب سيراليون على تحقيق المصالحة الوطنية في وقت مبكر وبدء إعادة البناء الاقتصادي.

إننا نرى دائما أنه ينبغي للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، أن تستجيب - بعد أن تم التوقيع على اتفاق لومي - بأسرع وقت ممكن لدعم عملية السلام هناك عن طريق إجراءات ملموسة.

إن الحالة الداخلية الراهنة في ذلك البلد تستدعي أن تضطلع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون بدور جديد وهام في مراقبة وقف إطلاق النار، وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية، والمساعدة في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم في القوة العاملة.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام قد تقدم في تقريره إلى مجلس الأمن عن مسالة سيراليون بمقترحات هامة تتعلق بتوسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. وعلى ذلك الأساس، سارع مجلس الأمن إلى إعداد مشروع قرار نؤيده. ويحدونا الأمل في أن تستطيع الأمانة العامة أن تجري الاستعدادات اللازمة في أسرع وقت ممكن لتوسيع البعثة، وأن تجري مشاورات مع الحكومة بشأن اتخاذ ترتيبات معينة.

ونعتقد أن بإمكان البعثة الموسعة لمراقبي الأمم المتحدة في سيراليون أن تنظر تماما في آراء حكومة سيراليون وأن تتعاون عن كثب مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن تواصل في الوقت نفسه الاضطلاع بدور هام في تعزيز السلام في ذلك البلد.

ونعتقد أيضا أن التوسيع الحالي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون ليس سوى تدبير مؤقت، حيث أن قوامها لا يزال أقل من المطلوب. ويحدونا الأمل في أن يستطيع الأمين العام، على أساس مشاورات يجريها مع الأطراف المعنية، أن يتقدم بتوصيات إلى مجلس الأمن بشأن الدور النهائي للبعثة وقوامها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي، على غرار الوفود الأخرى، أن يهنئكم سيدي الرئيس وأن يهنئ بلدكم على الطريقة السلسة التي تديرون بها أعمال المجلس حتى الآن. ونحن على ثقة بأن أعمال المجلس تحت قيادتكم القديرة والحكيمة ستلقى النجاح في الأيام الـ ١١ المتبقية من فترة رئاستكم.

إن وفد بلادي سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا هذا الصباح، حيث نعتقد أن قيام المجلس بعمل مبكر وحاسم يدعم حكومة سيراليون وشعبها في توقهما العميق والواضح إلى السلام عقب التوقيع على

اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية في لومي بتاريخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. إننا نعتبر اتفاق لومي للسلام معلما على طريق التقدم وخطوة كبرى إلى الأمام في سيراليون.

ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بالجهود الدؤوبة الهائلة التي بذلها رئيس جمهورية توغو، والممثل الخاص للأمين العام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجميع المعنيين في تيسير المفاوضات الحساسة والصعبة التي جرت في لومي، إسهاما منهم في هذا الإنجاز الذي يتصف بالجرأة. وتود ماليزيا أن تشيد إشادة خاصة بفريق المراقبين العسكرين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ما يبذله من جهود دؤوبة وعلى تفانيه في المساعدة على إعادة إحلال السلام والاستقرار في البلاد.

إننا نلاحظ أن الطرفين أحرزا تقدما صوب التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن الأولوية المباشرة في سيراليون تتمثل في توطيد دعائم السلام. ونتفق مع الأمين العام في رأيه القائل إن هذا الاتفاق يوفر فرصة فريدة لوضع حد للصراع. ويجب أن يسعى المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى سيراليون في جهود المصالحة الوطنية التي تبذلها وفي إعادة إنعاش اقتصادها المدمر. وبغية تحقيق ذلك، تعتقد ماليزيا أن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون دورا هاما تضطلع به، لا سيما في المرحلة التي تعقب التوقيع على اتفاق السلام.

وإننا نؤيد توصية الأمين العام بالإذن كخطوة أولى عاجلة بزيادة مؤقتة في عدد المراقبين العسكريين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون الذين يتعين نشرهم بشكل تدريجي ليبدأوا العمل في ظل الأمن الذي يوفره فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وماليزيا، من جهتها، ستولي أهمية قصوى لتقديم مراقبين عسكريين إضافيين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون على الرغم من حادثة الاختطاف المؤسفة التي جرت مؤخرا، حيث كان بين المخطوفين مراقب عسكري ماليزي. وينظر وفد بلادي بقلق كبير إلى الحادثة ويود أن يؤكد أهمية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحريتهم في الحركة. وحادثة الاختطاف التي احتجز فيها بعض الأفراد من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتذكرة قاتمة بالحالة المتقلبة والحذرة التي ما زالت قائمة في البلد.

وغني عن القول إن التحديات الماثلة أمامنا ما زالت هائلة. فالمجتمع الدولي وهذه المنظمة تقع على عاتقهما بالفعل مسؤولية هامة عن مساعدة سيراليون وعن كفالة الإبقاء على قوة الدفع قائمة في عملية السلام هذه. فلنعمل على عدم السماح بأن تتعرض قوة الدفع هذه للزوال. ويجب أن نتكاتف من أجل دفع عملية السلام في سيراليون إلى الأمام. فليس ثمة خيار آخر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد مونغارا - موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): سيدي، أود أيضا أن أشيد بالطريقة التي تضطلعون ووفدكم بها بالمسؤوليات الملقاة على عاتقكم في توجيه المجلس خلال شهر آب/أغسطس.

خلال المناقشات التي أجراها المجلس بتاريخ ٤ آب/أغسطس الفائت بشأن الحالة في سيراليون بعدما صدر التقرير السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، أعرب وفد بلادي عن تقديره للتطورات الإيجابية التي تشهدها الحالة في ذلك البلد.

واليوم، فيما يستعد المجلس للتصويت على مشروع القرار المعروض علينا، لا يفوتني أن أؤكد مجددا ارتياح وفد بلادي للأحداث الطيبة التي جرت مؤخرا في سيراليون، لا سيما التوقيع على اتفاق السلام بين الحكومة والثوار، وإقرار القوانين لتنفيذ ذلك الاتفاق. وإنني أشير، في جملة أمور، إلى قوانين العفو، وتحول الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي، والمسؤوليات الممنوحة للعريف سانكوه، وإنشاء هيئات توكل إليها مهمة رصد تنفيذ الاتفاق والنظر في المسائل محل النزاع.

كما أن اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاق لومي للسلام رحبت أيضا في جلستها الأولى التي عقدتها في فريتاون بتاريخ ٧ آب/أغسطس الماضي بهذه الأحداث الإيجابية. فتلك الأحداث جاءت نتيجة تعبئة المجتمع الدولي والجهود المشتركة والقرارات الصعبة التي اختارها واتخذها الرئيس كبا وفريق المراقبين العسكريين التابع

للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونحن نشيد بهما أطيب إشادة.

ويدرك وفد بلادي أن ثمة تحديات رئيسية ما زالت ماثلة أمامنا من أجل التطبيع الكامل والنهائي للحالة في سيراليون، ونرحب بمشروع القرار الذي نوشك أن نعتمده. وإننا نعتمد على مساعدة المانحين والمجتمع الدولي بغية توفير دعم كبير للجهود الموجهة صوب تعزيز السلام، لا سيما المهام المتمثلة في التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج، فضلا عن الجوانب الإنسانية. وسيكون للأمم المتحدة دور رئيسي تضطلع به في تعبئة ذلك الدعم. وإننا نؤيد مباشرة هذه المرحلة الهامة من عملية تنفيذ اتفاق السلام بغية تجنب حدوث أية تعقيدات أخرى.

ومن الطبيعي في هذا الصدد أن يكون تعاون الطرفين مع الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضروريا للغاية، مثلما هو الدعم اللوجستي المقدم إلى فريق المراقبين العسكريين. ودعما لجميع هذه الجهود، يعرب وفد بلادي عن أمله في أن يغتنم العريف سانكوه ورفاقه الفرصة التي يتيحها لهم اتفاق لومي بغية توفير السلام والحرية لشعب سيراليون الذي يصبو إليهما بحق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غابون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، أن أضم صوتي وصوت وفد بلدي إلى عبارات التقدير التي وجهت إليكم، سيدي الرئيس، وإلى وفد بلدكم.

وإننا نؤيد مشروع القرار المعروض علينا. ونعتقد أن هذه المبادرة ستضمن استمرار وجود الأمم المتحدة في سيراليون وتوسيع نطاقه. ومع ذلك، فإننا وإن كنا نأخذ تماما بعين الاعتبار التعقيدات السياسية التي انطوى عليها التوصل إلى اتفاق السلام، أود أن أسجل بأننا لا نؤيد عبارات الشجب التي وجهت إلى قيادة الجبهة المتحدة الثورية.

وإننا نشيد بحكومة الرئيس كبا المنتخبة ديمقراطيا، وببرلمان وشعب سيراليون على إبرام اتفاق السلام، بالإضافة إلى بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لأنها عملت على تعزيزه. وفي هذا الصدد، نؤكد بصورة خاصة على الدور الذي اضطلعت به نيجيريا وتوغو.

وإننا نتفق مع وجهات النظر التي أعرب عنها في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/1999/836). وإننا نشجعه على أن يقدم في الوقت المناسب مقترحه من أجل ولاية جديدة ومفهوم التشغيل لبعثة موسعة النطاق لمراقبي الأمم المتحدة في سيراليون.

ونعتقد بأننا إذا لم نرد أن نقصر في مسؤوليتنا تجاه شعب سيراليون، فإنه سيتعين علينا أن نضمن للأمم المتحدة وجودا متوسط الأجل يكون قويا ومتعدد الاختصاصات. وهذا من شأنه أن يضمن عدم تكرار وقوع أعمال شنيعة ضد حقوق الإنسان لشعب سيراليون وتحقيق المصالحة الحقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يسرنا بالغ السرور، سيدي الرئيس، أن مجلس الأمن، تمكن تحت رئاسة ناميبيا من الموافقة على عمليات حفظ السلام في أفريقيا. ففي ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وتحت رئاستكم ورئاسة بلدكم، وافقنا على عملية لحفظ السلام لجمهورية الكونغو الديمقراطية. واليوم سنعتمد مشروع قرار بشأن سيراليون، ويحدونا الأمل، بين الآن ونهاية الشهر، وأنتم لا تزالون في سدة الرئاسة، أن يلوح أمل بالنسبة لجزء آخر من أفريقيا، أي القرن الأفريقي.

ومشروع القرار المقدم إلى المجلس يأذن بوزع بعثة جديدة لمراقبي الأمم المتحدة في سيراليون في إطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. ومشروع القرار هذا يُعد متابعة لاعتماد اتفاق لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، بين حكومة سيراليون وثوار الجبهة المتحدة الثورية. وهذا الاتفاق يقدم لشعب سيراليون فرصة طال انتظارها لإنهاء الصراع الذي عانت منه البلاد طوال ثماني سنوات. وذكرنا ممثل سيراليون جميعا بالفظائع التي ارتكبت ضد السكان المدنيين أثناء هذا الصراع الطويل. وأورد بصورة خاصة أعمال التشويه التي لحقت بالعديد من الضحايا: من النساء والأطفال والرجال.

ويرحب وفد بلدي بالدور الذي اضطلع به جميع الذين عملوا من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق، وبخاصة الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس توغو بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي استضافت بلاده المحادثات، ورؤساء نيجيريا، وبوركينا فاصو، وليبريا. ونشيد أيضا بفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتعرب فرنسا عن ارتياحها لاتخاذ هذه الخطوة الحاسمة لتعزيز السلام وتدعو حكومة سيراليون وزعماء الجبهة المتحدة الثورية إلى العمل معا من أجل ضمان التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق. ونحن ندرك إدراكا تاما الصعوبات التي ستواجهها أطراف الاتفاق في جهودها لتحقيق المصالحة.

لقد تمكن الأفارقة أنفسهم، من خلال منظماتهم الإقليمية، من وضع نهاية لهذه الحرب الفظيعة واستعادة السلام. وطلبوا إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يقدما الدعم لهم. ويجب على الأمم المتحدة أن تستجيب لهذا الطلب تمشيا مع مسؤولياتها في حفظ السلم. وهذا هو غرض مشروع القرار الذي دعينا لاعتماده.

وبالنسبة لنا، ينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة بالنسبة لمهمة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في العالم. وعليه، سيصوت وفد بلدي مؤيدا النسخة الأولية لمشروع القرار هذا، الذي ستليه مشاريع قرارات أخرى. وتنوي فرنسا أن تسهم في زيادة حجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم عدد من المراقبين العسكريين إلى تلك القوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): عندما جئت لكي أراك، سيدي الرئيس، لإجراء مشاورات ثنائية، قلت لكم شيئا واحدا. وقلت لكم "حافظوا على الراية خفاقة، من فضلكم". ولا تزال تفعل ذلك على نحو يثير الإعجاب. فشكرا على اضطلاعكم بذلك، وآمل أن تظلوا محافظين على الراية خفاقة طيلة مدة ولايتك.

يود وفد بلدي أولا أن يهنئ سيراليون حكومة وشعبا على ما يبذلانه من جهود لا تكل لتحقيق السلام.

إن التوقيع على اتفاق لومي للسلام من جانب حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية يمثل معلما هاما في سعينا المشترك لتحقيق السلام في سيراليون. وهذا الحدث يتيح لشعب سيراليون فرصة فريدة لبدء صفحة جديدة في تاريخه، نحو فصل من السلام بعد تسع سنوات من الحرب الخرقاء. لقد عانى شعب سيراليون معاناة لا حصر لها. وطال انتظار السلام في ذلك البلد.

وكذلك فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تستحق إشادة خاصة. ولذا فإننا نشكر جميع البلدان التي أسهمت بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التزامها الثابت باستعادة الأمان والأمن النسبيين إلى سيراليون من خلال إنهاء المجزرة التي شهدناها لمدة طويلة.

فاتفاق وقف إطلاق النار ما زال ساريا، إلا أن الحالة الأمنية هشاشة جدا، وينبغي عمل كل ما من شأنه أن يضمن استمراره بصورة دائمة. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التدليل على تضامنه مع حكومة وشعب سيراليون في هذه الأوقات العصيبة. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن شعب سيراليون يتحمل المسؤولية الأخيرة عن ضمان السلام في بلده الذي دمرته الحرب. ويجب علينا أن نبني على أساس هذه التطورات الإيجابية. وينبغي لنا عدم تفويت هذه الفرصة. ولهذا من الأهمية القصوى أن يعود زعيم الجبهة المتحدة الثورية إلى فريتاون، حسبما اتفق عليه في لومي.

ويرحب وفد بلدي بالالتزام الذي دللت عليه حكومة سيراليون في جهودها لتنفيذ اتفاق لومي للسلام. وفي أذهان معظم أبناء سيراليون، فإن السلام هو الهدف الأسمى. ولكن ما هو السلام إن لم يقترن بالعدل؟

ولهذا نرى أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهناك ضرورة لإقامة توازن دقيق في ظل الظروف الحالية. ومثلنا مثل معظم الوفود، فإننا نهتم بالعفو الشامل الممنوح للجبهة المتحدة الثورية. وفي حين

أن ذلك قد لا يعزز العدالة، فإننا نفهم الظروف التي منح في ظلها. ونؤيد أيضا عدم مسؤولية الممثل الخاص للأمين العام بشأن هذه المسألة.

فلنكن واضحين جدا بشأن أمر واحد: إن شعب سيراليون قد اضطلع بدوره. وينبغي لبقية المجتمع الدولي أن تضطلع بدورها من خلال ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم الحرب وإحالتهم إلى العدالة. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء المحفل الوطني لحقوق الإنسان واعتماد بيان حقوق الإنسان، الذي يتضمن التزامات بتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها بصورة فورية ومستمرة. وإن لجنة تحري الحقيقة والمصالحة التي ستنشأ ووفقا للاتفاق يمكن أن تقطع شوطا بعيدا صوب توليد بيئة للمصالحة. ويحدونا الأمل بأن يتم إنشاء اللجنة في أقرب وقت ممكن.

ولئن كنا ننظر في تعزيز قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، فإن مهمات هامة وحافلة بالتحدي لا تزال في الانتظار. فعملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع تنطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لعملية السلام. وإننا نفهم أن هناك حوالي ٤٠٠٠ من الثوار تجمعوا في ماكيني، وينتظرون نزع أسلحتهم. وينبغي لنا أن نتصرف بسرعة لضمان فتح أبواب مراكز نزع السلاح بسرعة وبدء العمل بنزع الأسلحة. ولن يتحقق السلام الوطيد إذا لم تكن هناك عمليات ناجحة لنزع أسلحة المقاتلين السابقين. وفي منطقة تعج بالأسلحة الصغيرة، ليست ثمة حاجة للتأكيد على أهمية نزع هذه الأسلحة.

وأود الآن أن أنتقل إلى الحالة الإنسانية. إن الحالة الإنسانية في سيراليون كارثة محققة. وبفتح الطرق التي كانت مسدودة حتى الآن، وبالتحسينات العامة في مستوى الوصول إلى المحتاجين، ازداد زيادة كبيرة عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة ملحة وعاجلة. ونشكر جميع الدول والمنظمات التي تقدم المساعدة. ومع ذلك، لا يزال هناك المزيد الذي يجب عمله. ولهذا نرجو تقديم المزيد من المساعدة.

وضحايا الحرب، وبخاصة أولئك الذين يعانون من بتر الأعضاء، يتطلبون تقديم مساعدة خاصة. وينبغي إيلاء أولوية قصوى للاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء. ونرحب بالدور القيادي الذي تضطلع به في هذا الصدد منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة.

ونفهم أن الجبهة المتحدة الثورية خطفت أكثر من ٢٠٠٠ طفل. ومع أنه أطلق سراح بضعة مئات منهم، الأمر الذي نرحب به، إلا أننا نحثها على إطلاق سراح جميع المخطوفين المتبقين لديها.

والتحديات التي تواجهها سيراليون هائلة ومتنوعة. وهناك حاجة إلى استراتيجية سياسية شاملة وبرنامج شامل للمساعدة. ولهذا نتفق مع الأمين العام على أن من الضروري وضع إطار استراتيجي لسيراليون. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء فريق التوجيه برئاسة الممثل الخاص للأمين العام.

والمساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها إلى سيراليون حيوية بالنسبة لتوطيد السلام في ذلك البلد. ولهذا، نؤيد مشروع القرار المطروح علينا. ونعلم أن مستوى نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون يحتاج إلى مواصلة التدعيم، ولهذا نتطلع إلى مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بمفهوم هذه العمليات. ويجب الإسراع بذلك لأن للوقت أهميته.

ويحتاج فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تعزيز أيضا. وهناك حاجة إلى الإسراع في ترتيبات تقاسم المسؤوليات بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية. ومن المحتم أن نضع في الميدان قوة محايدة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن لتنفيذ المهام الملحة والحيلولة دون العودة إلى القتال.

وينبغي أن نشير من البداية إلى أن فريق المراقبين يعاني من مشاكل مادية ولوجستية. ونشكر جميع الدول، ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، على دعمها الحيوي. ولكن ما زالت هناك حاجة إلى المزيد. ونشجع كل من يمكنهم تقديم المساعدة إلى فريق المراقبين أن يقدموها حتى يتسنى للفريق مواصلة مهامه النبيلة الرامية إلى استعادة السلام في سيراليون. وتمكين سيراليون من استعادة مجدها الغابر كمركز تفد إليه العقول الفذة لكي تتعلم وتتدرب وتنمو، ومن محو صور ميادين القتل الكئيبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد روفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): نضم صوتنا كلية إلى التهانئ المقدمة إليكم، السيد الرئيس، وبخاصة تلك التي أعرب عنها ببلاغة ممثلو سيراليون، والمملكة المتحدة، وفرنسا.

وأود أولا أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد فرنسيس أوكيلو، لإسهامه الهام، وبالرجال والنساء أعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة، في سيراليون، للعمل الأساسي الذي يضطلعون به في ظل ظروف صعبة لا تزال خطرة، كما أكد ممثل ماليزيا. وأود أيضا أن أشيد بفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لجهوده التي لا تكل، وأن أنوه بالتضحيات التي قدمتها البلدان الأعضاء، في الفريق التي تقدم قوات لحماية شعب سيراليون وحكومتها.

وترحب كندا بالقرار الذي يتخذ اليوم بالإذن بتوسيع نطاق بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في سيراليون. هذا القرار دليل على التزام المجتمع الدولي بتنفيذ اتفاق لومي وبتوطيد السلم والأمن في سيراليون. ويسعدنا بصفة خاصة أن مشروع القرار هذا يتناول عددا من المواضيع التي طورت أثناء مناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح، التي جرت في شباط/فبراير الماضي، ومنها سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وأمنهم، وحرية حركتهم، وأهمية الوصول إلى المساعدة الإنسانية، والاحتياجات الخاصة للأطفال، وأهمية حقوق الإنسان والقانون الإنساني. إن الحرب في سيراليون، مثلها مثل صراعات حديثة أخرى كثيرة، تركت آثارا مدمرة على المدنيين الأبرياء.

ونزع سلاح القوات المتمردة، وتسريحها، وإعادة إدماجها بصورة فعالة ستكون أمورا أساسية في ضمان استتباب السلم والاستقرار في سيراليون. وينبغي تجريد المقاتلين السابقين من السلاح، وإعادة إدماجهم في المجتمع إذا كان لسيراليون أن تتفادى المعدلات المرتفعة للجرائم والقلاقل الاجتماعية التي تكثر في البلدان بعد انتهاء الصراع، حيث يكون هناك عدد كبير من الأسلحة الصغيرة. ونجاح نزع سلاح الجنود الأطفال، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم، فضلا عن استئناف جميع الأطفال المتضررين من الحرب حياتهم العادية، ستكون أمورا حاسمة إذا تمكنوا من القيام بدور فعال في تعمير بلدهم. ولن تكون هذه مهمة سهلة، إلا أنه يجب الاضطلاع بها في أقرب وقت ممكن، بالدعم الكامل من جانب مجلس الأمن.

(تكلم بالانكليزية)

والتحدي الذي يواجهه شعب سيراليون تحد هائل. فهناك فظائع لا يمكن تصورها لحقت بالمدنيين الأبرياء، وأكثرها قبحا ارتكب ضد النساء والأطفال. فالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، من تعذيب، وبتر للأعضاء، واغتصاب، وتشويه، وتجنيد قسري للأطفال والزج بهم في صفوف المقاتلين، قد مزقت النسيج الاجتماعي لذلك البلد. والمهمة الأولى، وهي عملية إعادة البناء والمصالحة، ستكون صعبة. والتزام المجتمع الدولي ومشاركته بصفة مستمرة، وتعبئة الموارد الهامة، ستكون أمورا حاسمة إذا أريد السلام أن يترسخ في سيراليون. ونحن على ثقة من أن التزام جميع الأطراف سيمكن شعب سيراليون من التمتع بمستقبل مشرق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أضم صوتي إلى من سبقني بتهنئة بلادكم لترؤسها مجلس الأمن في هذا الشهر، ولكم شخصيا للإدارة الفعالة لأعمال مجلسنا.

في البداية، يقدم وفد بلادي الشكر والتقدير إلى الأمين العام على تقريره، والى ممثله الخاص السيد فرنسيس أوكيلو، والى أفراد بعثة المراقبين العسكريين في سيراليون، والى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإلى جميع الوكالات المتخصصة العاملة هناك على جهودهم المبذولة من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد.

إن اتفاق السلام الذي تم توقيعه بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية في لومي، عاصمة توغو، في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، لهو خطوة إيجابية على طريق المصالحة الوطنية في سيراليون. وفي هذا الصدد، توجه بلادي الشكر والتقدير إلى رئيس جمهورية توغو،

الرئيس أياديما، والى كل من ساهم في العمل على توقيع هذا الاتفاق.

ونؤكد هنا على ضرورة الالتزام بتنفيذ هذا الاتفاق من أجل المضي في طريق السلام، وتوفير الحياة الطبيعية لشعب سيراليون الذي طال انتظاره لها. كما نؤكد على ضرورة دعم المجتمع الدولي لحكومة سيراليون، وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية لهذه الحكومة، من أجل المساعدة في الوفاء بالتزاماتها تجاه شعب سيراليون، وتوفير الحياة الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة، وضرورة إيصال المساعدات الإنسانية لمحتاجيها في جميع أنحاء البلاد. نؤكد على كل ذلك لضرورة تقوية مؤسسات بناء السلام، بحيث يحول ذلك البناء دون عودة الصراع بصورة نهائية.

ونظرا لإيماننا بضرورة أن تلعب الأمم المتحدة دورا هاما في العملية السلمية في سيراليون، سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار الذي أمامنا. ويؤكد في هذا الصدد على ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة. كما نؤكد على ضرورة تعاون عناصر البعثة المتعلقة بالشؤون السياسية، والمدنية، والإعلام، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل، مع حكومة سيراليون في حدود الولاية والمهام المنوطة بهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد زبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): وفد بلدي يود أن يشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن الارتياح إذ يرى ناميبيا، ويراكم شخصيا، تترأسون عمل مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس. ونود أن نعرب عن ثقتنا الكاملة في قيادتكم للمجلس خلال هذه الأوقات العصيبة.

اليوم تدخل عملية السلام في سيراليون مرحلة جديدة. ومجلس الأمن، ببته في مشروع القرار المعروض عليه وبإذنه بالتمديد المؤقت لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، إنما يقدم أول إسهام له في تنفيذ اتفاق لومي للسلام.

لقد ذكر الأمين العام في تقريره الأخير أن التوقيع على اتفاق السلام يوم ٧ تموز/يوليه كان "خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة لسيراليون" (S/1999/836، الفقرة ٥٢). ولذلك فإن تنفيذ إحكامه بنجاح أمر بالغ الأهمية. لقد أحرز تقدم ملحوظ فعلا، وبخاصة فيما يتعلق بالإفراج عن السجناء والمختطفين بسبب الحرب. إلا أن القدر الأكبر من العمل لا يزال بحاجة إلى أن يكمل.

إن مصدر قلقنا البالغ في هذه المرحلة الحاسمة هو التأخير الخطير في نزع سلاح المتحاربين. وعملية التجميع في المخيمات ونزع السلاح والتسريح لم تبدأ بنشاط إلا في ١٨ آب/أغسطس، أي في نهاية الإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاق السلام. ومن المقدر أنه بعد ستة أسابيع من التوقيع على اتفاق لومي للسلام لم يسلم الأسلحة سوى مئات قلائل من المقاتلين المتمردين الذين يقدر عددهم بـ ٢٠ ٠٠٠ فرد. بل إن بعض المتحاربين عادوا إلى ديارهم دون إبلاغ مراكز التسريح.

ونود أيضا أن نذكر أنه وإن كانت عودة السيد فوداي سانكوه إلى سيراليون لم تتناولها اتفاقات السلام، فإن تحركا لهذا الغرض من جانب قائد الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون من شأنه أن يمثل دفعة رمزية لعملية السلام. ولذلك، ينبغي أن تشجيع السيد سانكوه على التوجه إلى فريتاون بأقرب وقت ممكن وعبر أقصر الطرق الممكنة.

إن التوقيع على اتفاق لومي للسلام أبرز الخيارات الصعبة التي كثيرا ما تواجه صانعي السلام. لذلك نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على البيان الواضح الذي أدلى به ممثله الخاص بعدم تحمل المسؤولية فيما يتعلق بالمادة التاسعة من اتفاق لومي للسلام. لقد كان هذا بيانا قائما على المبدأ، وفي رأينا أن مجلس الأمن كله ينضم إليه. ولذلك، فإننا نضع هذه المسألة موضع الاعتبار وسنعود إليها في الوقت المناسب مستقبلا.

إن الحالة الراهنة في سيراليون تستدعي اشتراكا أكثر نشاطا من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة في عملية السلام. ومن المهم أن نتذكر أن وزع مراقبين عسكريين إضافيين لن يكون وحده كافيا لتنفيذ أحكام اتفاق السلام. لذلك نتطلع إلى المقترحات الشاملة التي سيقدمها الأمين العام مستقبلا فيما يتعلق بولاية ومفهوم جديدين لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم وسائر أعضاء وفدكم على رئاسة ناميبيا الفعالة جدا، التي انقضى ثلثاها فعلا في غرفة مشاوراتنا المغلقة، والتي دخلت الآن مرحلتها المنظورة. وإنني أفهم أن الأمم المتحدة كلها ستستفيد من رؤيتكم تعملون في هذه القاعة في الجانب الأكبر مما تبقى من رئاستكم.

إن وفدي يتشاطر الآمال الوطيدة التي تراود الذين يرون أن تنفيذ اتفاق لومي للسلام هو السبيل الوحيد أمام سيراليون. إن إسهاماتنا حتى الآن، بمبلغ ٤ ملايين دولار لعمليات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى مليوني دولار للمساعدة الإنسانية، دليل ملموس على الأهمية التي نوليها لتعزيز السلام في ذلك البلد. وعلى نفس المنوال، سيكون من غير المتصور، في رأينا، أن ينظر إلى مشروع القرار المقرر اعتماده اليوم بمعزل عن سياقه القانوني.

إننا نثني على حكمة الأمين العام في إصراره على أن يدخل ممثله الخاص تحفظا يتعلق بأحكام العفو الشامل الواردة في اتفاق لومي. ومنظمتنا، باعتبارها أحد الضامنين المعنويين لذلك الاتفاق، ينبغي أن تبين بوضوح حدود الإعفاء من العقاب على النحو المبين في القانون الدولي، التي تنطبق على سيراليون كما تنطبق على أي جزء آخر من العالم. ولا يمكن أن يكون هناك شكل في أن الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في سيراليون، بما في ذلك أعمال القتل الواسعة الانتشار المرتكبة بمنهجية، وأعمال الاغتصاب وبتر الأعضاء تشكل انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. وكما ذكر السيد أوكيلو في التحفظ المرفق بتوقيعه على اتفاقات لومي، فإن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الإنساني الدولي لا يمكن أن تغطيها أحكام العفو الواردة في الاتفاق.

ومجلس الأمن نفسه سجل موقفه دون غموض بشأن هذه المسألة. وأقرب مثالين فقط على ذلك. في بيان رئاسي مؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/PRST/1998/18) أكد المجلس التزام كل الدول بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وفي بيان رئاسي مؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/PRST/1999/6) أكد ضرورة تقديم الأفراد الذين يحرضون على ارتكاب العنف أو يسببونه ضد مدنيين في حالات الصراع المسلح أو ينتهكون القانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان الدولي إلى المحاكمة بالطريقة المناسبة. وعلاوة على ذلك، حث المجلس في قراره ١٢٣١ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٩ السلطات المعنية على التحقيق في جميع الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان في سيراليون بغرض تقديم المرتكبين إلى المحاكمة.

ونحن نلاحظ أن الأمين العام ذكر في الفقرة ٥٤ من تقريره (S/1999/836) تحفظاته في السياق الأوسع لهدف إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب. لقد أنشئت محاكم دولية أو هي قيد الإنشاء للقضاء على هذه الظاهرة بالتحديد، ونحن ندين لشعب سيراليون بأن نتيح له إمكانية اللجوء إلى الوسائل المتاحة الآن لضحايا الجرائم المماثلة في بلدان أخرى وفي قارات أخرى.

ليس هناك سلام دون عدالة. ودون المحاسبة عن الجرائم البغيضة التي ارتكبت في سيراليون لن يكون هناك سلام دائم لذلك البلد. لهذا السبب، نرحب بإنشاء لجنة تحقيق في الوقت الحاضر، على النحو الذي أوصى به المفوض السامي لحقوق الإنسان. ونأمل أن تساعد تلك اللجنة ولجنة الحقيقة والمصالحة المنصوص عليها في اتفاق لومي على تقريب اليوم الذي يمكن فيه لشعب سيراليون أن يتوقع إحلال السلام مع العدالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): حضوري اجتماعات مجلس الأمن مستمر منذ أكثر من عامين بقليل ولا أستطيع أن أتذكر، سيدي الرئيس، أن ثناء بالغا أسبغ على رئيس للمجلس أثناء رئاسته مثل الثناء الذي استمعنا إليه اليوم. وإنني أسلم مقدما بأنني لن أبز زملائي مهما قلت عن الطاقة والمهارة اللتين أبديتموهما في أداء هذه المهمة. لكني أردت أن أنضم إلى زملائي في هذه المشاعر.

ولأول مرة في أكثر من ثماني سنوات تتسنى لشعب سيراليون فرصة التمتع باحتمالات إحلال السلام. فبعد

سنوات من المصاعب التي واجهها شعب سيراليون والحرمان والتشرد والتهديدات الموجهة ضد سلامته، أصبح بإمكانه أن يركز على إعادة بناء حياته وبلاده. ويجب أن يتلقى المساعدة من مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذه العملية.

إن السلام الذي أُرسي في لومي في ٧ تموز/يوليه سلام هش. فحادثة اختطاف الرهائن في أوائل آب/أغسطس في المنطقة الواقعة شرقي فريتاون تذكرنا بضعف الاتفاق الذي وقعه رئيس جمهورية سيراليون، السيد كاباه، وزعيم الجبهة المتحدة الثورية، السيد فوداي سانكوه. وعلى الرغم من جوانب عدم اليقين التي تكمن أمامنا، فإن اتفاق لومي يرمز إلى الأمل الذي أخذت تشعر به سيراليون أخيرا في تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. وبغية تعزيز تنفيذ اتفاق السلام، نؤمن بأن الضرورة تحتم عودة زعيم الجبهة المتحدة الثورية إلى فريتاون. ونحن نشجع على عودته الفورية إلى سيراليون.

والولايات المتحدة تهنئ حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية على ما اتصفتا به من شجاعة في سبيل البدء بالعملية الصعبة الرامية إلى إنهاء هذه المأساة الوطنية الكبرى. وتشيد الولايات المتحدة بحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على جهودها الدؤوبة في الحفاظ على الأمن في سيراليون وفي سبيل إحلال السلام. وننوه خاصة بالتضحيات الجمة التي تبذلها نيجيريا وغانا وغينيا ومالي، وهي التي قاتل جنودها البواسل من أجل إحلال السلام والديمقراطية في سيراليون. ونهنئ الرئيس إياديما، رئيس جمهورية توغو، على دوره المفيد في جمع الخصوم، ونشيد بالإسهام الهام الذي يقدمه الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، السيد فرانسيس أوكيلو، وبجميع الرجال والنساء التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة الذين يعملون بلا كلل في ظل ظروف صعبة من أجل تعزيز قضية السلام.

تظل الولايات المتحدة ثابتة في دعمها لاتفاق لومي. وتقف حكومتي على أهبة الاستعداد للمساعدة في تنفيذه. فالولايات المتحدة ما فتئت في طليعة مقدمي المساعدة الإنسانية الطارئة للاجئين في سيراليون. ونحن مستعدون للنظر في تقديم مساعدة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بتأييد الجهود التي يبذلها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ اتفاق لومي للسلام.

يتمثل هدف الولايات المتحدة في تعزيز سلام إقليمي يعمل على إنهاء الصراع ورفع المعاناة عن شعب سيراليون، وتعزيز السلام والوحدة الوطنية. ولئن كنا نؤيد تأييدا كاملا اتفاق لومي، فإننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء أحكام الاتفاق المتعلقة بالعفو. ويحدونا الشوق إلى إنشاء مبكر للجنة تحري الحقائق والمصالحة، مثلما يدعو إليه الاتفاق. ونظل أيضا منفتحين إزاء احتمال إنشاء بعثة دولية موضوعية لتقصي الحقائق بغية توثيق الأدلة المتعلقة بالاعتداءات المرتكبة وتوفير المعلومات للجنة تحري الحقائق والمصالحة كأساس لأعمالها.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بتتبع المحاسبة عن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد القانون الإنساني الدولي أينما كانت. وفي الوقت نفسه، نعترف بضرورة أن نفسح المجال أمام اتفاق لومي كي يؤتي ثماره. والتنفيذ الناجح لاتفاق السلام ضروري لإحلال السلام والحياة السياسية الطبيعية والاستقرار في سيراليون. وأفضل ضمان لوضع حد للمعاناة الهائلة لشعب سيراليون وبدء المصالحة يكمن في نجاح هذا الاتفاق.

وتؤيد الولايات المتحدة نشر عدد إضافي من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، والموظفين الطبيين وغيرهم من موظفي الدعم بغية المساعدة على تنفيذ اتفاق لومي في سيراليون، مثلما يدعو إليه مشروع القرار المعروض علينا الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لناميبيا.

إن التوقيع على اتفاق لومي للسلام في ٧ تموز/يوليه بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية كان حدا فاصلا في الصراع المدني الذي عصف بالبلاد منذ أكثر من ثماني سنوات. ونحن نشيد بفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيره من القوات على العمل من أجل إبقاء حكومة منتخبة ديمقراطيا في السلطة. فنيجيريا وغانا وغيرهما من البلدان في المنطقة قدمت تضحيات جمة في هذا الصدد.

وإذا ما نظرنا إلى الأحداث التي جرت، يتبين لنا أن ثمة ثقافة جديدة يتعين أن نتعلمها، وهي ثقافة لا إفلات فيها من العقاب، ثقافة تتكيف مع حكم جديد هو حكم القانون. وزعماء سيراليون بحاجة إلى أن يواصلوا بذل جهود نابعة من ضمير حي لترسيخ القيم والمعتقدات الديمقراطية في الإنسان ونبذ اللجوء إلى سياسة الثأر. نعم، إن الاعتداءات التي ارتكبت كانت جسيمة، بيد أن السلام هو البديل الوحيد، وذلك هو الخيار الذي اختارته حكومة سيراليون.

ثمة حاجة ملحة إلى توفير حلول حقيقية لمشاكل عميقة هي أساس الصراع. ويحدونا الأمل في أن تظهر جميع الأطراف الإرادة السياسية للتصدي لها. ولا يساورنا شك في أن الحكومة ستواصل العمل بحسن نية.

إن التكاليف الاقتصادية لإعادة توطين وتأهيل المشردين واللاجئين والمشوهين والمقاتلين السابقين المسرحين ستكون باهظة والمهمة ستكون شاقة. ونحن نطالب المجتمع الدولي الإسهام بسخاء في هذا الجهد. ونؤكد مجددا دعوتنا القاضية بأن تتحول الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي، وبأن تتحمل عبء بناء البلاد مع أبناء وطنها الآخرين بصفتها شريكا يعتمد عليه من دون أزمة مصداقية. حينئذ فقط يمكن للجبهة المتحدة الثورية أن تسهم في تحقيق المصالحة وإحلال السلام.

ونحن نثني على الجهود التي يبذلها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونعرب عن آيات شكرنا وامتناننا للمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة، ولجميع المانحين الآخرين الذين يقدمون الدعم لفريق المراقبين العسكريين.

إن ناميبيا ستصوت لصالح مشروع القرار هذا، ونتفق مع الذين اقترحوا زيادة تعزيز بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. وأخيرا، نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، السيد فرانسيس أوكيلو، ولموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها وعلى تفانيهم في سبيل إحلال السلام لشعب سيراليون المنيع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1999/874) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٦٠ (١٩٩٩).

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.
